

معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية

الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها

Obstacles linking the organizational forms of Algerian
public economic entities to development of its
management ideology

بن حمزة ياسين

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

benyac08@yahoo.fr

الملخص:

اهتمت هذه الدراسة ببحث معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها، ولقد تم ذلك، علاوةً عن استغلال المصادر الثانوية، من خلال استطلاع رأي عينة منتقاة من الأساتذة المتمين الى عددٍ من الجامعات المتواجدة بالشرق الجزائري. خلّصت الدراسة الى تصنيف تلك المعوقات الى عوامل داخلية بالنسبة للمؤسسة وأخرى خارجة عن نطاقها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العمومية الاقتصادية، الأشكال التنظيمية، أيديولوجية التسيير، المعوقات.

Abstract:

This study aims to investigate obstacles linking the organizational forms of algerian public economic entities to development of its management ideology. This was done, in addition to exploiting secondary resources, by analyzing opinions of a sample of teachers from eastern Algeria universities.

The study concluded that some obstacles are classified into internal factors to the entities, others in outside its scope.

Key Words: Public economic entity, organizational forms, management ideology, obstacles

- مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى الى الانفتاح على منظومة العولمة وتوفير متطلبات اقتصاد السوق، وتعود بوادر هذا الانفتاح الى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين تزامنا مع موجات التحرر التي طالت أغلب الدول النامية والدول الاشتراكية في إطار تنفيذ برامج الموازنة الاقتصادية؛ أين اقتضى الأمر وُضِع تدابير هيكلية في اتجاه ربط المؤسسة الاقتصادية ربطا مباشرا بمنظومة العولمة.

لقد تجسّد هذا المسعى من خلال المبادرة بتغيير الشكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية عبر إعادة هيكلتها العضوية في سنة 1980، وبما أن وقع العولمة كان شديدا فإن الأمر تعدّى الى مراجعة نمط تسييرها عبر الانتقال من المركزية المطلقة الى تطبيق آليات السوق؛ ففي هذا الصدد، تدرجت المؤسسة العمومية بين أشكال تنظيمية عدّة كان آخرها المجمعات الصناعية الكبرى منذ سنة 2015. وعلى الرغم من ذلك، فإن واقع الحال يشير الى تعدّد المعوقات أمام الاندماج الفعلي بين الأهداف التسييرية المعلنة والأشكال التنظيمية المتبّعة؛ أين لم يتعدّ الأمر كونه -في كل مرة- إعادة انتشار للدولة في الحياة الاقتصادية بشكل جديد.

مما سبق، يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي: ما هي معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها. للإجابة عن هذا التساؤل، تمت صياغة الفرضية التالية: تتحدد معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها بعوامل داخلية وأخرى خارجة عن نطاق المؤسسة، ولاختبار صحة هذه الفرضية، انتهج البحث منهجا وصفيا ضمن ثلاثة محاور أساسية وهي أوّلا: تطور أيديولوجية تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية، ثانيا: تطور الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، ثالثا: دراسة ميدانية.

أوّلا: تطور أيديولوجية تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية

شهدت المؤسسة العمومية الاقتصادية منذ الاستقلال الى يومنا فترتين بارزتين من التطوّر الأيديولوجي هما: فترة التسيير المركزي التي امتدّت من سنة 1962 الى سنة 1980، وفترة الاستقلالية التي تمتدّ من سنة 1980 الى يومنا.

1. فترة التسيير المركزي: مميّزاتها ونتائجها**أ. مميّزاتها**

إمتدت هذه الفترة على مدار 18 سنة وعُرفت بفترة التسيير المركزي؛ أين انتقلت المؤسسة الوطنية من التسيير الذاتي بين سنتي 1962 و1965 الى التسيير البيروقراطي بين سنتي 1965 و1970، فالتسيير الاشتراكي بين سنتي 1970 و1980. ففي هذا الصدد، أشارت الأدبيات الاقتصادية الرائدة أنّها الى أن مرحلة التسيير الذاتي قد تميّزت بتلقين المؤسسة الاقتصادية الإيديولوجية الاشتراكية على خلفية تركيسها كتوجه سياسي يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

وبما أن سنة 1965 شكلت حجر الأساس ضمن استراتيجية البناء الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، فإن مرحلة التسيير البيروقراطي قد تميزت بهيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي وإضفاء الطابع الاشتراكي بصورة مطلقة على الشأن التسييري للمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية؛ "كما عرفت هذه المرحلة تراكمات كثيرة من التجارب والاصلاحات المتكررة في خضم مسيرة التنمية الوطنية الهادفة الى بعث قطاع اقتصادي تابع للدولة يأخذ على عاتقه عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي"².

هذا، ولقد تميزت مرحلة التسيير الاشتراكي (1970-1980) التي اعتبرت بدورها ثورة في مجال النمط التسييري للمؤسسة العمومية بالانتقال الفعلي من شكل المؤسسة العامة الى شكل المؤسسة الاشتراكية؛ إذ تم توسيع دائرة إشراك العاملين في تسيير المؤسسة الوطنية المستحدثة وفقا لما نص عليه "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ولاسيما انتخاب مجلس يسهر على حسن تسيير المؤسسة وزيادة الانتاج، وعلى التحسين المستمر للجودة والقضاء على التبذير، مع مراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط"³.

ب. نتائج فترة التسيير المركزي

انتهت فترة التسيير المركزي للمؤسسة الوطنية بتحقيق نتائج ايجابية، وأخرى سلبية حالت دون الاستمرار في بناء نموذج اقتصادي كفيل بتحقيق التنمية المنشودة؛ فأما النتائج الايجابية فلقد اشتملت على ما يلي:

- تأميم العديد من الشركات الصناعية المتواجدة فوق التراب الوطني، والتي كان أغلبها خاضعا لسيطرة المستعمر الفرنسي؛
- اتخاذ المؤسسة الوطنية ركيزة أساسية ضمن مسيرة التنمية المنشودة، مع التركيز على اعتبار ذلك هدفا في حد ذاته؛
- استبدال الاحتكارات الأجنبية المهيمنة على بعض المجالات الحيويّة بمؤسسات وطنية تضطلع بتجسيد مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁴

وأما النتائج السلبية فلقد تمحورت حول "الاعتماد على الأسلوب التقليدي التلقائي لتنظيم وتسيير المؤسسة، وذلك لاعتماد قلّة الإطارات الكفوة والمؤهلة وانعدام التجربة الكافية لديها، والوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك"⁵.

2. فترة الاستقلالية

تمتدّ هذه الفترة على مدار أربعة قرون من الزمن أي: من سنة 1980 الى يومنا وتُعرف بفترة الاستقلالية؛ أين شرع في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الوطنية خلال سنة 1980، مروراً بتكريس الاستقلالية المالية والتسييرية للمؤسسات العمومية الاقتصادية المتضمنة في القانون التوجيهي لسنة 1988، وانتهاء عند خصوصية هذا النوع الأخير من المؤسسات مع مطلع القرن الحالي؛ وكل ذلك بعد أن

أثبتت كافة مساعي الإصلاح محدوديتها في تحسين انتاجية القطاع العمومي وتحليل الاقتصاد الوطني من التبعية الرئعية.

ففي هذا السياق، أشارت الأدبيات الاقتصادية الى أن بداية المرحلة الأولى ضمن فترة الاستقلالية تزامنت مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي، وأنها تميزت بإقرار إجرائين بارزين تمثلتا في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الوطنية، غير أنها انتهت بالتوجه الحثيث نحو إصلاح نمط تسيير تلك المؤسسات؛ ولقد جاء ذلك في خضم التجاذبات الاقتصادية والاجتماعية التي ميّزت الفترة الزمنية (1986-1988) والتي أسفرت عن إقرار القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بتاريخ 12 جانفي سنة 1988.

استهدف هذا القانون تلقين المؤسسة العمومية الأيديولوجية اللامركزية على خلفية تكريسها كتوجه سياسي جديد يُعنى بتحقيق التنمية الاقتصادية وفقا لآليات السوق، مع الاشارة الى أن إصلاح المؤسسة تحت طائلة هذا التوجه سوف يركز على مجموعة من المبادئ أهمها:

- التوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع والكفاءات البشرية عبر أرجاء الوطن؛
- استيعاب التكنولوجيا عن طريق إرساء هياكل تكوين وتدريب متخصصة؛
- كفاءة التسيير، اللامركزية في التصرف واستغلال الطاقات البشرية؛
- تفادي سلبيات المرحلة السابقة ولاسيما تعدد المهام، كثرة الوظائف الثانوية وكبر الحجم.⁶

لقد تزامن البدء في مرحلة جديدة ضمن فترة الاستقلالية مع تفشي ظاهرة العولمة الاقتصادية وتفاقم ديون الدول النامية لدى هيئات المال الخارجية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ وفي خضم ذلك، تحملت المؤسسة العمومية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي عبئ الأعباء الاقتصادية، والسياسي المرافق له، في إطار ما عرف بظاهرة الخصخصة التي تقتضي "التخلي عن الملكية العامة لأدوات الانتاج، وبالتالي المشاريع الانتاجية، لصالح ما يعرف بالملكية الخاصة أي: التحول نحو اقتصاد السوق".⁷

3. فترة التجديد والابتكار

يبدو ظاهرا أن مستقبل المؤسسة العمومية الاقتصادية يُشكّل هاجسا مستداما لدى السلطات العمومية لكونها العربة التي تجر خلفها قاطرة الأمن الاجتماعي، ولاسيما في ظروف تتسم بالمنافسة الدولية الشرسة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة. لذا، فإن "الدولة قررت تخصيص غلاف مالي قدره 08 ملايين يورو بهدف تحديث أداة الانتاج وبعث مشاريع جديدة، بالإضافة الى تطوير المورد البشري في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية لسنة 2012؛ وذلك حتى يتسنى لها إعداد رأس مال بشري كفيلا بتعزيز قدرة المؤسسة العمومية على مواجهة المنافسة الأجنبية، مع العلم أن الآلاف من المؤسسات المنتمة لاقتصادات نامية ما فتئت تظهر شيئا فشيئا على الصعيدين الدولي والعالمي".⁸

- وعلى الرغم من ذلك، فإن عجز المؤسسة الجزائرية عن الاندماج في منظومة العولمة بدا ظاهرا بسبب التعثر في دمج العنصر البشري في تلك المنظومة، الى جانب التماطل في توفير جملة من المتطلبات أهمها:
- إتباع سياسة اقتصادية محدّدة، ووضع إصلاحات هيكلية معمّقة؛
 - إدراج المجمعات الصناعية لتصبح عناصر رئيسية في السوق المالية، مما يسمح بترجيح المخاطر ذات الصلة بتركيز القروض المصرفية الكلاسيكية وإتاحة فرص أوسع للمؤسسات للحصول على تمويل مصرفي؛
 - العمل على احتواء الواردات عند مستويات مُستدامة في سبيل تحقيق نمو اقتصادي قوي، مستدام وشامل؛
 - تكثيف الجهود حول تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة من الصادرات خارج المحروقات.⁹

ثانيا: تطور الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية

تدرجت المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال الى يومنا بين نوعين من الأشكال التنظيمية هما: التنظيم العمودي (1965-1988)، والتنظيم القائم على تعيين وسطاء (1988-يومنا).

1. التنظيم العمودي

شكّلت المؤسسة الوطنية خلال هذه المرحلة أداةً محورية من أدوات السياسة الاقتصادية القائمة آنذ على مبدأ المركزية المطلقة والتدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية؛ أين حظيت بالسيطرة على مجمل فروع النشاط الاقتصادي في إطار ما عُرف بالتنظيم المؤسساتي العمودي الدال على "تنظيم المؤسسات حسب فروع النشاط المختلفة، يشكل مجموع هذه المؤسسات قطاع الدولة الذي يُعبّر عنه بالقطاع العمومي؛ بحيث يجرّأ كل نشاط الى مجموعة فروع تؤدي في أحيان كثيرة نشاطات متكاملة وتخضع من حيث الوصاية الى هيئات الإدارة المركزية، حسب صلاحيات كل هيئة، ممثلة بالوزارة المعنية".¹⁰

بلغ عدد المؤسسات الوطنية في نهاية سنة 1979 ما يربو عن 75 مؤسسة مهيكلة في شكل شركات ودواوين ومكاتب دراسات وبنوك وهيئات تأمين، ارتفع عددها بعد إعادة الهيكلة الى 460 مؤسسة شملت حوالي 2079 وحدة¹¹، أتفق على تسميتها بالمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية.

2. التنظيم القائم على تعيين وسطاء

منذ مطلع سنة 1988، شُرع في صياغة أنماطٍ جديدة للتنظيم المؤسساتي تحت شعار ما أتفق على تسميته باستقلالية المؤسسة العمومية؛ انتهجت هذه الاستقلالية منهجًا تضمّن تعيين وسطاء بين الدولة والمؤسسة عُهدت إليهم مهمة تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية أبرزها تحسين أداء القطاع العمومي الاقتصادي، هُم على التوالي: صناديق المساهمة، الشركات القابضة العمومية، شركات تسيير مساهمات الدولة والمجمعات الصناعية الكبرى.

أ. صناديق المساهمة: (1995-1988)

هي شركات مساهمة، أنشئت بمقتضى "القانون رقم 88-03، مؤرخ في 13 جانفي سنة 1988"،¹² لكي تتولى عملية التسيير المالي لرؤوس الأموال العامة المسندة إليها من طرف الدولة. تُعتبر صناديق المساهمة نقطة انطلاق في مسار الإصلاحات الرامية الى تكريس استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية ودعم لامركزية القرار الاقتصادي، وذلك عن طريق إلغاء الوصاية الإدارية وخصوصة أسلوب التسيير؛ أين لعبت هذه الصناديق دور الوسيط بين الدولة بصفتها صاحبة الحق على ملكية رأس المال والمؤسسة بصفتها "الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد والخدمات وتراكم رأس المال".¹³

تواصل العمل بهذا التنظيم لمدة سبع سنوات (1988-1995)، ولقد تم ذلك الى جانب "القانون رقم 88-25، مؤرخ في 12 جويلية سنة 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية"،¹⁴ إلا أنه أثبت محدوديته ضمن السياق العام للاقتصاد الوطني الذي اتسم بالتوجه نحو تطبيق آليات السوق في خضم مجموعة من الاختناقات والتناقضات أبرزها:

- تفاقم عثرة الوضع المالي للاقتصاد الوطني وتعمق الاختلالات على المستوى الكلي؛
- توجُّه الجزائر نحو هيئات المال الدولية أملا في تدارك الوضع مع الحفاظ على سيادة القرار وحرية الاختيار، إلا أن هذا الأمر أفضى الى فرض شكل جديد من أشكال التنظيم الاقتصادي أكثر تلاؤما مع متطلبات اقتصاد السوق.

ب. الشركات القابضة العمومية (1995-2001)

هي شركات مساهمة، أنشئت بمقتضى "الأمر رقم 95-25، مؤرخ في 25 سبتمبر سنة 1995 يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة"،¹⁵ لكي تتولى تسيير وإدارة القيم المنقولة المكوّنة من أسهم، سندات مساهمة، شهادات استثمار وغيرها من القيم التي تحوزها الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسات العمومية الاقتصادية.

حلّت الشركات القابضة العمومية محلّ صناديق المساهمة تحقيقا للأهداف التالية:

- جعل حافظة القيم المنقولة المخوّل إليها تسييرها وإدارتها أكثر مردودية؛
- تشجيع تنمية المجموعات الصناعية والتجارية والمالية التي تراقبها؛
- إعادة هيكلة المؤسسات التابعة لها وإعادة توزيعها جغرافيا وفقا لما يقتضيه مطلب امتصاص ضغوط السوق.¹⁶

لقد استمر العمل بهذا التنظيم لمدة ست سنوات (1995-2001)، أين لعبت هذه الشركات دور الوسيط بين الدولة ممثلة بالمجلس الوطني لمساهمات الدولة: جهاز أنشئ بمقتضى الأمر المذكور أعلاه ومجموع الشركات التجارية التي تمثّل مؤسسات عمومية اقتصادية تراقبها الشركات القابضة العمومية، ولقد تم ذلك الى جانب "الأمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 أوت سنة 1995 يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية".¹⁷

علاوة عن ذلك، فإن الشركات القابضة العمومية أنيط بما طبقا للمادة رقم 08 من الأمر أعلاه مشاركة الحكومة في تنفيذ سياستها الاقتصادية كلما تعلق الأمر بإبرام اتفاقات بين هذه الأخيرة والمجلس الوطني لمساهمات الدولة بصفته ممثلاً عنها.

ت. مؤسسات تسيير مساهمات الدولة (2001-2014)

هي شركات بالأسهم، أنشئت بمقتضى "الأمر رقم 01-04، مؤرخ في 20 أوت سنة 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها"،¹⁸ لكي تتوب عن الشركات القابضة العمومية المحلّة بموجب هذا الأمر في تسيير وإدارة القيم المنقولة التي تحوزها الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مباشرة في المؤسسات العمومية الاقتصادية.

حلّت هذه الشركات محلّ الشركات القابضة العمومية تحقيقاً للأهداف التالية:

- مباشرة تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية المنحلة ومتابعتها؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية في أشكال تجارية أكثر تناسلاً مع الأهداف القطاعية المسطرة؛

- إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية، بما في ذلك إعادة تأهيلها وتطويرها.¹⁹ بلغ عدد الشركات المكوّنة لهذا التنظيم الجديد 28 شركة، واستمر العمل بها لمدة 15 سنة: (2001-2014)، أين لعبت دور الوسيط بين الدولة ممثلة بالمجلس الوطني للمساهمات ومجموع المؤسسات العمومية الاقتصادية المنتسبة لحقائب القيم المنقولة الموضوعة تحت تصرّفها. علاوة عن ذلك، فإن مؤسسات تسيير مساهمات الدولة أنيط بما طبقا لقانونها الأساسي تنفيذ إجراءات إعداد المؤسسات العمومية الاقتصادية المراد خصصتها، فضلا عن التفاوض في شأن عمليات الشراكة وفتح رأسمال هذه المؤسسات بصفتها ممثلة عنها. واعتبارا للحصيلة الهزيلة لعمليات الخصصة المنجزة منذ سنة 1995، فإن الشركات القابضة العمومية ومؤسسات تسيير مساهمات الدولة، كلاهما، لم تتعدّيا كونهما مجرد إصلاح عمودي لما تمت إعادة هيكلته، وانتشارا للدولة في الفضاء الاقتصادي بشكل جديد.

ث. الجماعات الصناعية الكبرى (2015- يومنا)

أنشئت الجماعات الصناعية ضمن رؤية جديدة استهدفت إنعاش القطاع الصناعي، ولقد تم ذلك في إطار إعادة تنظيم القطاع العمومي الاقتصادي عن طريق تحويل 14 شركة معهودة لتسيير مساهمات الدولة الى 12 مجمعا صناعيا (الجدول رقم 01 الموالي)، بما في ذلك ضم مؤسسات وطنية تابعة لقطاعات أخرى كالزراعة والنقل الى قطاع الصناعة والمناجم.

استهدف هذا الإجراء حسب المبادرين به، وعلى رأسهم مجلس مساهمات الدولة بموجب "الأمر رقم 01-04"،²⁰ وزارة الصناعة والمناجم بموجب "المرسوم التنفيذي رقم 14-241"،²¹ الى تجميع القدرات التي تتوفر عليها الفروع المكوّنة لكل مجمع علاوة عن تحقيق المردودية المالية المنشودة لرؤوس الأموال التجارية للدولة،

بالإضافة الى قطع دابرٍ تشتت مراكز القرار وتشعبها؛ الأمر الذي من شأنه أن يخفف من ثقل البيروقراطية الحكومية في هذا المجال الى جانب تمكين تلك المجمعات من الاضطلاع بدور المحرك نحو انفتاح المؤسسة الانتاجية على عالمها الخارجي وتوسيع أسواقها وتنوع أنشطتها في سياق ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية كانت أم خاصة؛

أُنيط بكل مَجْمَع تحسين المردودية المالية لرؤوس الأموال المستثمرة فيه، كما أُنيط به خلق ديناميكية داخلية من خلال الاعتماد المكثف على أسلوب المناولة وإمكانية اللجوء الى آلية الشراكة بين الشركات العمومية والخاصة.²²

جدول رقم (01): قائمة المجمعات الصناعية الكبرى

عدد الفرع المنتسبة	إسم المُجمَع
09 فروع و 06 مساهمات بالأقلية (أقل من 50%)	الصناعات الغذائية: AGRODIV
12 فرع، مساهمة بالأغلبية (أكبر من 50%) ومساهمتين بالأقلية	الصناعات المحلية: DIVINDUS
18 فرع، مساهمة بالأغلبية و 06 مساهمات بالأقلية	الصناعات الكهربائية، الالكترونية والكهرومنزلية: ELEC EL DJAZAIR
06 فروع ومساهمتين بالأقلية	صناعة النسيج والجلود: GETEX
20 فرع، 11 مساهمة بالأغلبية و 07 مساهمات بالأقلية	صناعة الحديد والصلب والمعادن: IMETAL
09 فروع و 08 مساهمات بالأقلية	الصناعات المنجمية: MANAL
28 فرع و 04 مساهمات بالأقلية	الصناعات الكيماوية والصيدلية: ACS
04 فروع، مساهمة بالأغلبية و 08 مساهمات بالأقلية	صناعة المواد الصيدلانية: SAIDAL
فرع و 07 مساهمات بالأقلية	صناعة التبغ والكبريت: MADAR
16 فرع، 05 مساهمات بالأغلبية و 03 مساهمات بالأقلية	صناعة الاسمنت والگرانيت: GICA
22 فرع، 06 مساهمات بالأغلبية ومساهمتين بالأقلية	الصناعات الميكانيكية: AGM
05 فروع و 07 مساهمات بالأقلية	صناعة المركبات الصناعية ومركبات النقل: SNVI

المصدر: مقرّر مجلس مساهمات الدولة (CPE) رقم 2014/28/142/01، متوفر على الموقع الإلكتروني: <http://www.mdipi.gov.dz>، (تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، التوقيت: الساعة 09).

ثالثا: الدراسة الميدانية

يُعالج هذا المحور ثلاثة عناصر أساسية وهي: مجتمع البحث وعينته وأداة جمع البيانات، التحليل الإحصائي لنتائج آراء العينة، اختبار فرضية الدراسة.

1. مجتمع البحث، عينته وأداة جمع البيانات

حدّد مجتمع البحث بدوي المؤهلات الأكاديمية من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاقتصادية، واختيرت عينة قصدية مؤلفة من 80 أستاذا ينتمون الى عدد من الجامعات المختارة من الشرق الجزائري كما يوضحه الجدول رقم (02) الموالي:

جدول رقم (02): مجتمع البحث وعينته

النسبة المئوية	الاستثمارات المقبولة	الاستثمارات المرفوضة	الاستثمارات المستردة	حجم العينة	مجتمع البحث
65%	52	01	53	80	أساتذة جامعيين تخصص علوم اقتصادية
65%	52	01	53	80	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث

لتحقيق الدراسة الميدانية، إعتدّ البحث على استمارة استبانة لجمع البيانات المطلوبة تكوّنت من محورين كما يلي:

- محور أول لجمع البيانات الديموغرافية حول عينة الدراسة؛
- محور ثان لجمع البيانات حول معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها؛ أين تم تقسيم هذا المحور الى متغيرين فرعيين هما: عوامل داخلية بالنسبة للمؤسسة وأخرى خارجة عن نطاقها.

تمّ تحليل البيانات المتحصّل عليها باستخدام برنامج النماذج الإحصائية (SPSS)، ولقد تم توظيف الأدوات الإحصائية التالية: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، عدد التكرارات والنسبة المئوية لها.

2. التحليل الإحصائي لنتائج آراء العينة

يُعالج هذا العنصر عنصرين فرعيين هما: تمثيل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وآراء العينة حول فقرات الاستبيان.

أ. تمثيل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

تضمن هذا المحور ثلاثة متغيرات أساسية وهي: الدرجة العلمية، الوظيفة والخبرة المهنية، وذلك بهدف تمثيل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة كما يوضحه الجدول رقم (03) الموالي.

جدول رقم (03): تمثيل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

الدرجة العلمية	عدد التكرارات	%	الوظيفة	عدد التكرارات	%	الخبرة المهنية	عدد التكرارات	%
ماجستير	14	27	أستاذ جامعي تخصص علوم اقتصادية	52	100	أقل من 5 سنوات	13	25
دكتوراه	38	73				من 5 الى 10 سنوات	9	17
						من 10 الى 15 سنة	9	17
						أكبر من 15 سنة	21	41
الإجمالي	52	100	الإجمالي	52	100	الإجمالي	52	100

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- قُدِّرت نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه بحوالي 73% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على اكتساب الباحثين معلومات شاملة ومعتممة في موضوع البحث، الأمر الذي من شأنه أن يضفي المزيد من الملاءمة والمصدقية على أجوبتهم؛
- قُدِّرت نسبة الأساتذة ذوي الخبرة المهنية التي تفوق 10 سنوات بحوالي 58% من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على اكتساب هؤلاء الباحثين معارف كافية حول تطورات البيئة الاقتصادية الجزائرية بوجه عام، وتطور الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية - بما فيه تطوُّر أيديولوجية تسييرها - على وجه الخصوص.

ب. آراء العينة حول فقرات الاستبيان

تُبَيَّنَ الجداول رقم (04)، (05) و(06) أدناه نتائج تحليل آراء العينة حول فقرات المحور المخصَّص لدراسة معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطوُّر أيديولوجية تسييرها.

جدول رقم (04): نتائج تحليل آراء العينة حول محور الدراسة

الاتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	محور الدراسة: معوقات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها
أوافق	0,87	3,94	تراكمات التجارب الإصلاحية المتكررة على المؤسسة العمومية
أوافق	1,02	3,89	غياب تصوّر مُسبق لشكل التنظيم المؤسساتي الأكثر ملاءمة للاقتصاد الوطني
أوافق	0,78	3,83	تشعب البيئة القانونية المنضّمة لعمل المؤسسة العمومية
أوافق	0,92	3,83	الاعتماد على المكتسبات الأكاديمية كمصدر للخبرة
أوافق	1,06	3,78	انعدام روح المبادرة الفردية لاتخاذ القرارات التسييرية
أوافق	1,21	3,78	تأثير الشركاء الاجتماعيين (النقابة ومجلس المساهمة) على مراكز اتخاذ القرار
أوافق	0,95	3,72	تعدد الوصايا الإدارية التي تخضع لها المؤسسة العمومية
أوافق	0,76	3,67	تشبث الدولة بدورها الاجتماعي على حساب المردودية الاقتصادية للأموال المستثمرة
أوافق	0,97	3,67	الاعتماد على الخبرة المكتسبة في القطاع العمومي كمؤهل لتقلد مناصب تسييرية
أوافق	1,18	3,67	هيمنة الأيديولوجية التسييرية المنبثقة عن التوجهات السياسية للدولة
أوافق	1,04	3,56	عدم مواكبة نمط حوكمة المؤسسة العمومية لمستجدات بيئة الأعمال الدولية
أوافق	1,14	3,56	ضعف الكفاءة الميدانية في مجال إدارة الأعمال
أوافق	1,14	3,56	غياب الهياكل المتخصصة في البحث والتطوير لدى أغلب المؤسسات العمومية
أوافق	0,92	3,50	غياب إستراتيجية وطنية متكاملة في مجال الإصلاح المؤسساتي
أوافق	1,04	3,44	التدخل المفرط للدولة في القطاع الاقتصادي
أحادي	0,82	3,28	ربط الإصلاحات الهيكلية بتغيير الأشكال التنظيمية من دون تغيير نمط التسيير
أوافق	0,78	3,67	الاجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول أعلاه تمرکز إجابات العينة حول العدد 3,67 وهذا يدل على حصول محور

الدراسة على النتيجة "أوافق" حسب مقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم (05): نتائج تحليل آراء العينة حول المتغير الفرعي الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير الفرعي الأول: العوامل الخارجية المعيقة لربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها
أوافق	0,87	3,94	تراكمات التجارب الإصلاحية المتكررة على المؤسسة العمومية
أوافق	1,02	3,89	غياب تصوّر مُسبق لشكل التنظيم المؤسساتي الأكثر ملاءمة للاقتصاد الوطني
أوافق	0,78	3,83	تشعب البيئة القانونية المنضّمة لعمل المؤسسة العمومية
أوافق	1,06	3,78	انعدام روح المبادرة الفردية لاتخاذ القرارات التسييرية
أوافق	0,95	3,72	تعدد الوصايا الإدارية التي تخضع لها المؤسسة العمومية
أوافق	0,76	3,67	تشبث الدولة بدورها الاجتماعي على حساب المردودية الاقتصادية للأموال المستثمرة
أوافق	1,18	3,67	هيمنة الأيديولوجية التسييرية المنبثقة عن التوجهات السياسية للدولة
أوافق	0,92	3,50	غياب إستراتيجية وطنية متكاملة في مجال الإصلاح المؤسساتي
أوافق	1,04	3,44	التدخل المفرط للدولة في القطاع الاقتصادي
أحيد	0,82	3,28	ربط الإصلاحات الهيكلية بتغيير الأشكال التنظيمية من دون تغيير نمط التسيير
أوافق	0,89	3,67	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول أعلاه تمركز إجابات العينة حول العدد 3,67 وهذا يدل على حصول المعوقات الخارجية لربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها على النتيجة "أوافق" حسب مقياس ليكارت الخماسي، مع الإشارة الى أن الفقرة: "تراكمات التجارب الإصلاحية المتكررة على المؤسسة العمومية" قد تحصلت على أعلى نسبة لموافقة العينة أين بلغ الوسط الحسابي 3,94، وأن الفقرة: "التدخل المفرط للدولة في القطاع الاقتصادي" قد تحصلت على أدنى نسبة لموافقة العينة أين بلغ الوسط الحسابي 3,44، بينما تحصلت الفقرة: "ربط الإصلاحات الهيكلية بتغيير الأشكال التنظيمية من دون تغيير نمط التسيير" على النتيجة "أحيد" حسب نفس المقياس أين بلغ الوسط الحسابي 3,28.

جدول رقم (06): نتائج تحليل آراء العينة حول المتغير الفرعي الثاني

الاتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير الفرعي الثاني: العوامل الداخلية المعيقة لربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها
أوافق	0,92	3,83	الاعتماد على المكتسبات الأكاديمية كمصدر للخبرة
أوافق	0,98	3,83	التقليد الأعمى لأنماط تسييرية مستوردة
أوافق	1,21	3,78	تأثير الشركاء الاجتماعيين (النقابة ومجلس المساهمة) على مراكز اتخاذ القرار
أوافق	0,97	3,67	الاعتماد على الخبرة المكتسبة في القطاع العمومي كمؤهل لتقلد مناصب تسييرية
أوافق	1,04	3,56	عدم مواكبة نمط حوكمة المؤسسة العمومية لمستجدات بيئة الأعمال الدولية
أوافق	1,14	3,56	ضعف الكفاءة الميدانية في مجال إدارة الأعمال
أوافق	1,14	3,56	غياب الهياكل المتخصصة في البحث والتطوير لدى أغلب المؤسسات العمومية
أوافق	0,92	3,67	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول أعلاه تركز إجابات العينة حول العدد 3,67 وهذا يدل على حصول الموقفات الداخلية لربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها على النتيجة "أوافق" حسب مقياس ليكرت الخماسي، مع الإشارة إلى أن الفقرة: "الاعتماد على المكتسبات الأكاديمية كمصدر للخبرة" قد تحصلت على أعلى نسبة لموافقة العينة أين بلغ الوسط الحسابي 3,94 والانحراف المعياري 0,92، وأن الفقرتين: "ضعف الكفاءة الميدانية في مجال إدارة الأعمال" و"غياب الهياكل المتخصصة في البحث والتطوير لدى أغلب المؤسسات العمومية" قد تحصلتا على أدنى نسبة لموافقة العينة أين بلغ الوسط الحسابي 3,56 والانحراف المعياري 1,14.

3. اختبار فرضية الدراسة

نصت الفرضية على أن "تحدّد موقفات ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها بعوامل داخلية وأخرى خارجة عن نطاق المؤسسة". يتبين من الجداول: (04)، (05) و(06) أعلاه أن نسبة موافقة العينة على طبيعة العوامل الداخلية المعيقة لربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها قد بلغت 90% من مجموع الفقرات المقترحة، بينما بلغت نسبة موافقة العينة على طبيعة العوامل الخارجية المعيقة لربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها 100% من مجموع الفقرات المقترحة؛ وبناء عليه نؤكد صحة فرضية الدراسة.

- خاتمة و توصيات:

لقد اهتم موضوعنا هذا ببحث العوامل التي شكّلت عوائق أمام ربط الأشكال التنظيمية للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية بتطور أيديولوجية تسييرها، ولقد تم ذلك من خلال دراسة تطور أيديولوجية تسييرها الى جانب تطور أشكالها التنظيمية على مدار أزيد من نصف قرن من الزمن. ميدانيا، تم استطلاع رأي عينة من الأساتذة المتخصّصين بجامعات الشرق الجزائري، وبعد التحليل باستخدام برنامج SPSS كشف البحث عن تصنيف العوامل المعنيّة ضمن فئتين اثنتين هما: عوامل داخلية وأخرى خارجية بالنسبة للمؤسسة.

هذا، ولقد كشفت الدراسة النظرية أن الأشكال التنظيمية المتعاقبة لم تتعدّ كونها مجرد إصلاح إداري عمودي وانتشارا للدولة في الفضاء الاقتصادي بشكل جديد، وذلك على خلفية غياب سياسة اقتصادية محدّدة وإصلاحات هيكلية معقّقة، فضلا عن غياب الإرادة نحو إدراج المجمعات الصناعية لتصبح عناصر رئيسية في السوق المالية. كما كشفت الدراسة الميدانية أن تراكمات التجارب الإصلاحية المتكررة على المؤسسة العمومية وغياب تصوّر مسبق لشكل التنظيم المؤسساتي الأكثر ملاءمة للاقتصاد الوطني يُعتبران عائقين خارجيين جوهريين، وأن الاعتماد على المكتسبات الأكاديمية كمصدر للخبرة والتقليد الأعمى لأنماط تسييرية مستوردة يُعتبران عائقين داخلين جوهريين أمام تحقيق الاندماج المنشود.

وفي ضوء ما سبق التوصل إليه من نتائج، توصي هذه الدراسة بما يلي:

- بلورة رؤية واضحة بكافة أبعادها حول السياسة الاقتصادية المنتهجة؛
- إعداد تصوّر مسبق حول الشكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الأكثر نجاعة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- فرض الإدراج في السوق المالية على كافة المجمعات الصناعية الكبرى؛
- توطین هياكل البحث والتطوير لدى كافة المؤسسات العمومية؛
- تكليف الكفاءات المحلية بتطوير أنظمة تسييرية تتماشى مع خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية.

- الهوامش و الإحالات:

¹ Hocine BENISSAD. (2018), **De la transition économique: L'expérience algérienne (1988-2018)**, Office des Publications Universitaires (OPU), Alger (Algérie), P39.

² سعدون بوكوس. (2013)، الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية (1962-1989)، (1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة (مصر)، ص 175-176.

³ عبد الرحمن بن عنتر. "مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة (الجزائر)، عدد 02، شهر جوان سنة 2002، ص111، مقال متوفر على الموقع: [http:// www.asjp.cerist.dz](http://www.asjp.cerist.dz)، (تاريخ الاطلاع: 2021/02/26، التوقيت: الساعة 10).

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه، ص ص111-112.

⁶ Baghdad CHAIB. (2016), **L'économie algérienne à l'heure de la mondialisation**, Office des Publications Universitaires (OPU), Alger (Algérie), Pp58-60.

⁷ عبد الرحمن بن عنتر. المرجع سبق ذكره، ص ص116-117.

⁸ Baghdad CHAIB. Op Cit, P225.

⁹ بنك الجزائر. "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر العاصمة (الجزائر)، ص07، تقرير متوفر على الموقع الرسمي: <http://www.bank-of-algeria.dz>، (تاريخ الاطلاع: 2020/01/26، التوقيت: الساعة 07).

¹⁰ سعدون بوكبوس. المرجع سبق ذكره، ص160.

¹¹ المرجع نفسه، ص ص184-185.

¹² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 02، صادرة بتاريخ 13 جانفي سنة 1988، متوفرة على الموقع: <http://www.joradp.dz>

¹³ قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي سنة 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، المرجع نفسه، المادة 02.

¹⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 28، صادرة بتاريخ 13 جويلية سنة 1988، متوفرة على الموقع: <http://www.joradp.dz>

¹⁵ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 55، صادرة بتاريخ 27 سبتمبر سنة 1995، متوفرة على الموقع: <http://www.joradp.dz>

¹⁶ المرجع نفسه، المادة 09.

¹⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 48، صادرة بتاريخ 03 سبتمبر سنة 1995، متوفرة على الموقع: <http://www.joradp.dz>

¹⁸ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 55، المرجع سبق ذكره.

- 19 "مؤسسات تسيير مساهمات الدولة". مقال متوفر على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم: <http://www.mdipi.gov.dz>، (تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، التوقيت: الساعة 09).
- 20 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 47، صادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001، متوفرة على الموقع: <http://www.joradp.dz>
- 21 المرسوم التنفيذي رقم 14-241 مؤرخ في 27 أوت سنة 2014 يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمناجم. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، صادرة بتاريخ 14 سبتمبر 2014، متوفرة على الموقع: <http://www.joradp.dz>
- 22 "إنشاء مجتمعات عمومية لإنعاش القطاع الصناعي". مقال متوفر على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz>، (تاريخ الاطلاع: 2021/02/24، التوقيت: الساعة 09).